بما يعزز الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

«آرثر دي ليتل»: 24.55 مليار دولار.. استثمارات التمويل المستدام والأخضر في المنطقة خلال 2021

سلّطت "آرثر دي ليتل"، شركة الاستشارات الإدارية الرائدة على مستوى العالم، في تقرير جديد لها، الضوء، على التوجّه المتزايد من جانب المؤسسات العاملة في قطاع الخدمات المالية عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتسريع وتيرة تبني الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، باعتبارها ركيزة إستراتيجية أساسية لتعزيز التزاماتها بالاستدامة في جميع المجالات. وأشار التقرير الذي حمل عنوان "البنوك في الشرق الأوسط تدفع عجلة نمو التمويل المستدام، مع التركيز على تطوير استراتيجيات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات"، إلى إلزامية المزيد من متطلبات إعداد التقارير ذات الصلة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، تزامناً مع تركيز الجهات المعنية على ضرورة تطوير نهج متكامل للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، الأمر ما دفع المؤسسات المالية المهتمة للانتقال من مرحلة وضع الاستراتيجيات إلى مرحلة تنفيذ الممارسات والالتزام بنهج الحوكمة، حيث تعتبر حوكمة البيانات المحور الأساسي في هذا الإطار. وتقدم "آرثر دي ليتل" في تقريرها الجديد، حلاً مخصصاً للبيانات المعقدة، مؤلّفاً من محورين يهدف إلى تمكين المصارف الإماراتية من إدارة المعلومات ذات الصلة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على نحو أكثر فعالية وكفاءة.

أندرياس بويلو

نائل أمين

كما يستعرض التقرير آثار التحولات الأخيرة والمتوقعة، مع تسليط الضوء على الخيارات المتاحة لدى المؤسسات المالية لتعزيز وتطوير استراتيجياتها الهادفة في هذا المجال.

وسجّلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقدماً ملحوظاً على صعيد التمويل المستدام والأخضر، حيث بلغت الاستثمارات في هذا المجال 24.55 مليار دولار أمريكي خلال العام 2021، مقارنة بـ 3.8 مليار دولار أمريكي في عام 2020، محققة نمواً ملحوظاً بنسبة 532% على أساس سنوي. وسجلت دولة الإمارات العربية المتحدة بين عامي 2019 و 2022، ارتفاعاً في عدد تقارير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والصادرة عن مجموعة واسعة من الجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة الرائدة، مثل سوق دبي المالي ووزارة التغير المناخي والبيئة والشركات المدرجة في هيئة الأوراق المالية والسلع. وفي السياق ذاته، حصلت "مجموعة ماجد الفطيم" على تسهيل ائتماني متجدد بقيمة 1.25 مليار دولار من بنك أبوظبي الأول، لتحقيق أهداف الشركة على مستوى الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

من ناحية أخرى، يقوم بنك دبي الإسلامي حالياً بوضع اللمسات الأخيرة على تقاريره الخاصة بشؤون الأخلاقيات والنزاهة وتحسين بيئة العمل والتأثير المجتمعي الإيجابي والإشراف البيئي والتمويل والاستثمارات المستدامة. وتستمر دولة الإمارات العربية المتحدة في استكمال رحلتها لتعزيز زخم الممارسات البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بناء على النمو الاستثنائي الذي شهدته بنسبة 32٪ على أساس سنوي في مجالات التمويل الأخضر والمستدام خلال العام 2022.

وقال أندرياس بويلو، الشريك في "آرثر دي ليتل": "شهد الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات اهتماماً متزايداً من جانب المؤسسات العاملة في قطاع الخدمات المالية في الفترة الأخيرة. ويتجسد هذا الواقع على نحو ملحوظ في المنتجات والخدمات التي توفرها المصارف والبنوك، والتي تعكس رؤاها المستدامة. وتتميز سوق السندات الخضراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمكانة رائدة، متفوقة على نظيرتها من الأسواق العالمية. وستحتاج المصارف إلى العمل على نحو متسارع لوضع استراتيجياتها وتنفيذ تطلعاتها المستقبلية عبر كافة المجالات، لتلبية الاحتياجات الطارئة والتوافق مع المعايير الجديدة ذات الصلة بإعداد التقارير. وتكتشف المؤسسات المالية عند تنفيذ استراتيجياتها الخاصة بعوامل الاستدامة والتأثير الأخلاقي، وجود فجوة على نطاق إدارة ومعالجة بيانات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات باعتماد أطر حوكمة البيانات الحالية، ما يدفعها لتبني حلول مخصصة لجمع وإدارة بيانات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على النحو المطلوب". من جهته، قال نائل أمين، مدير أول في قطاع الخدمات المالية في شركة "آرثر دي ليتل": "نجحت العديد من المؤسسات المالية في الشرق الأوسط في وضع استراتيجيات متكاملة للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، ما يوفر مجموعة من الفرص والإمكانات لتعزيز مسارات النمو وتوسيع فرص الأعمال وخفض النفقات والارتقاء بمستويات الامتثال التنظيمي، وصولاً إلى تحسين رضا الموظفين. ويوضح هذا الاتجاه المتنامي مدى الزخم الذي تناله عوامل الاستدامة والتأثير الأخلاقي في المؤسسات المالية، حيث يتزايد اهتمام المصارف عالمياً بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، مع الحرص على تضمينها في نماذج أعمالها. ورغم تزايد الوعي لدى بنوك الشرق الأوسط بضرورة وضع الاستراتيجيات الواضحة في هذا الإطار، إلا أنه من الأهمية بمكان، التركيز على أطر العمل ذات الصلة مثل إدارة البيانات، خلال المرحلة التالية الخاصة بتنفيذ هذه الممارسات. وتعتبر المرحلة الانتقالية لتنفيذ الاستراتيجيات غاية في التعقيد، مع التشديد على وضع جميع التفاصيل في الاعتبار. وتجدر الإشارة، إلى اختلاف معايير البيانات وتعدد أصحاب المصلحة المعنيين بحالات الاستخدام المتنوعة للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ما يؤدي إلى تزايد التحديات، مع انتفاء القدرة على اعتماد "معيار واحد يناسب الجميع" لتقييم بيانات الاستدامة والتأثير الأخلاقي للشركات".

تنفيذ الإستراتيجيات ذات الصلة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

ويدعو أحدث تقارير "آرثر دي ليتل" إلى تبني حل قابل للتطوير، يمكن تنفيذه على مرحلتين لمواجهة التحديات ذات الصلة بالبيانات المعقدة، وتمكين المصارف من إدارة معلومات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بشكل صحيح وفعال. ومن المفترض أن يتم خلال الخطوة الأولى، تطوير كتالوج مخصص للبيانات ذات الصلة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لضمان الشفافية خلال هذه المرحلة. فيما يتم خلال الخطوة الثانية وضع إطار مخصص للحوكمة، لضمان مستويات الجودة في إطار نهج منظم وقابل للتطوير. وبناء على ما تقدم، ستواجه المصارف مجموعة من التحديات غير المسبوقة عند تنفيذ استراتيجيات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. ومن المعلوم بأن الاستراتيجيات المتكاملة في هذا السياق، تشتمل على مجموعة من الاستخدامات الخارجية والداخلية والتي تساهم في دفع المؤسسات المالية لاستشراف المستقبل المستدام الذي تطمح إليه. ونظراً لأهمية حوكمة البيانات في تطوير استراتيجية متماسكة ومتكاملة، اقترحنا إطار أساسي يرتكز على كتالوج بيانات الاستدامة والتأثير الأخلاقي للشركات، باعتماد الميزات الثلاث التالية:

التركيز على البيانات المتميزة بمستويات عالية من الجودة والشفافية للحفاظ على استقرار المشهد الحالي للبيانات.

توقع الاحتياجات المستقبلية المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

الاستجابة لمتطلبات البيانات المعقدة في بيئة تنظيمية متطورة على نحو مستمر.

وتواصل المؤسسات العاملة في مجال الخدمات المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة اعتماد الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، التي تكتسب زخما استثنائياً وإقبالاً واسع النطاق. وسيساهم تبني نهج متطور ومدروس، ارتكازاً على الإطار المحدد في التقرير الجديد لـ "آرثر دي ليتل"، في توفير ظروف النجاح مستقبلاً.

يمكنكم الاطلاع على تقرير "آرثر دي ليتل" حول حوكمة بيانات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وتنزيله من هنا.

بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية

«غرفة أبوظبي» توقع مذكرة تفاهم مع اتحاد القطاع الخاص الرواندي

وقعت غرفة تجارة وصناعة أبوظبي اليوم اتفاقية تعاون مع اتحاد القطاع الخاص الرواندي لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دولة الإمارات ورواندا. جاء ذلك مع ختام فعاليات منتدى الأعمال الإماراتي الرواندي الذي نظمته غرفة أبوظبي لمناقشة سبل تعزيز نمو الأعمال واستعراض فرص الاستثمار المتاحة في العديد من القطاعات الاقتصادية في كلا الدولتين.

حضر المنتدى سعادة هزاع القحطاني، سفير دولة الإمارات لدى رواندا، وكل من أعضاء مجلس إدارة غرفة أبوظبي مسعود رحمة المسعود، أمين الصندوق، وفؤاد درويش، ومحمد هلال المهيري مدير عام غرفة أبوظبي، وممثلي المؤسسات وشركات القطاع الخاص في إمارة أبوظبي.

وضم الوفد الرواندي ايمانيويل هاتيجيكا سفير جمهورية رواندا لدى الدولة، وجين فرانسواز القائم باعمال رئيس اتحاد القطاع الخاص الرواندي؛ والسيد فيليب لاكي رئيس الاستثمار في مجلس تنمية رواندا، بالإضافة إلى حضور ما يزيد على 90 مشارك من ممثلي شركات القطاع الخاص الرواندية العاملة في مختلف القطاعات ، بما في ذلك الزراعة، والاستشارات، والتعليم، والطاقة، والتكنولوجيا المالية، والرعاية الصحية، والتكنولوجيا، والتصنيع، والخدمات اللوجستية، والعقارات، والسياحة، والتجارة، والتعدين.

وبموجب الاتفاقية، سيعمل كلا الطرفين على تبادل الخبرات والمعارف على المستوى الاقتصادي والتجاري ، وزيادة الفرص الاستثمارية المتاحة للقطاع الخاص في دولة الإمارات ورواندا من خلال تبادل الوفود التجارية وتنظيم الفعاليات الافتراضية التي تصب في صالح الجانبين، فضلاً عن تطبيق الدراسات الاقتصادية والاستثمارية.

وفي كلمته الافتتاحية خلال المنتدى، قال مسعود رحمة المسعود، أمين الصندوق عضو مجلس إدارة غرفة أبوظبي: "شهدت حركة الصادرات والواردات بين رواندا وأبوظبي زيادة كبيرة من ناحية المنتجات المستوردة من رواندا والصادرات غير النفطية من أبوظبي بين العامين 2017 و2021، بما يعكس جهود الإمارة الرامية لتحقيق التنوع الاقتصادي، وأهداف رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030. ونحن في غرفة أبوظبي نؤكد استعدادنا الدائم لتقديم كافة التسهيلات لدعم وتطوير كافة مجالات التعاون بين القطاع الخاص في كل من أبوظبي ورواندا، وتشجيع المستثمرين الإماراتيين لاكتشاف الفرص الاستثمارية لدى رواندا، وتعريف المستثمرين الروانديين بمناخات الاستثمار التنافسية في إمارة أبوظبي وما توفره بيئة أعمالها من محفزات اقتصادية تتيح سهولة تأسيس وممارسة الأعمال، مما يسهم في تعزيز التبادل التجاري بين الجانبين الصديقين. وسنواصل العمل من خلال استراتيجية الغرفة الجديدة على تقوية العلاقات الاقتصادية وفتح آفاق أرحب لإبرام المزيد من الاتفاقيات والشراكات التجارية التي تحقق المصالح المشتركة".

جانب من توقيع الاتفاقية

ومن جانبه، قال ايمانويل هاتيجيكا سفير جمهورية رواندا لدى دولة الإمارات: "تتمتع رواندا ودولة الإمارات بعلاقات ثنائية وتجارية متميزة حيث شهد حجم التبادل التجاري والاستثمارات ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات الأربع الماضية. ونتوقع أن يُسهم منتدى الأعمال الإماراتي الرواندي في تعزيز التواصل والعلاقات بين مجتمعي الأعمال كونه يأتي في وقت نحتاج فيه لإعادة تحفيز الأنشطة التجارية للحفاظ على الانتعاش الاقتصادي الذي يشهده العالم في مرحلة ما بعد كورونا".

جدير بالذكر أن برنامج منتدى الأعمال الإماراتي الرواندي شهد تقديم عرضاً توضيحياً من مكتب أبوظبي للاستثمار (ADIO) حول المنظومة الاقتصادية لإمارة أبوظبي، وعروضاً أخرى تستعرض مجالات وفرص الأعمال التجارية الواعدة في أبوظبي ورواندا، فضلاً عن فتح مجال لقاءات الأعمال بين ممثلي القطاع الخاص لمناقشة سبل وآفاق التعاون.

التواصل الجيد باللغتين الإنكليزية والعربية على رأس القائمة

«بيت.كوم» يكشف أكثر المهارات والوظائف طلباً في الخليج خلال 2023

كشف مؤشر فرص العمل الذي أجراه بيت.كوم، أكبر موقع للوظائف في الشرق الأوسط، بالتعاون مع يوجوف، المنظمة الرائدة المتخصصة بأبحاث السوق، أن حوالي 7 من 10 أصحاب العمل (69 %) في دول الخليج يخططون لتعيين موظفين جدد خلال عام 2023. ومن المثير للاهتمام أن معظم الشركات في الخليج تبحث عن مهارات تواصل جيدة باللغتين الإنكليزية والعربية (64 %)، والقدرة على العمل ضمن فريق (42 %)، بالإضافة إلى إمكانية العمل تحت الضغط (41 %)، عند اختيار المرشحين.

يتم إصدار هذا المؤشر مرتين سنوياً، وهو عبارة عن دراسة متعمقة تهدف إلى قياس مدى توفر الوظائف واتجاهات التوظيف السائدة. كما يسلّط الضوء على توّجهات سوق العمل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومجموعة المهارات والمؤهلات الأكثر طلباً. وتعليقاً على الاستبيان، قالت علا حداد، المديرة الإدارية للموارد البشرية في بيت.كوم: "أصبحت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مركزاً للشركات الناشئة والمتنامية، حيث تقدم فرصاً مهنية متنوعة لأولئك الذين يتطلعون إلى دخول أسواق جديدة. ومن المتوقع أن يساهم ذلك في تعزيز جاذبية المنطقة للباحثين عن وظائف من جميع أنحاء العالم. ويساعد مؤشر فرص العمل نصف السنوي في تمكين أصحاب العمل من التواصل مع أفضل الكفاءات العالمية، عبر تزويدهم بإحصائيات وبيانات متعمقة حول سوق العمل، مما يؤدي إلى تعزيز مجال التوظيف وتوفير الفرص لآلاف الباحثين عن عمل في المنطقة".

الوظائف والمؤهلات الأكثر طلباً

تعتبر وظائف مدير المبيعات (19 %) والمحاسب (17 %) ومدير المشروع (16 %) أكثر الأدوار طلباً في دول الخليج، خلال الأشهر الثلاثة المقبلة.

ومن المثير للاهتمام أن أكثر من ثلث المجيبين (35 %) يبحثون عن مرشحين يتمتعون بخبرات إدارية، بينما قال 33 % أنهم يبحثون عن مرشحين يتمتعون بخبرة في البيع والتسويق، في حين يبحث 31 % عن مرشحين من ذوي الخبرة المتوسطة.

وتعتبر شهادات الهندسة (23 %) وإدارة الأعمال (23 %) وتكنولوجيا المعلومات (18 %) المؤهلات الأكاديمية الأكثر طلباً من قبل أصحاب العمل في دول الخليج.

القطاعات الأكثر جاذبية للكفاءات

برزت قطاعات الإعلان/التسويق/العلاقات العامة (30 %)، وتكنولوجيا المعلومات/الإنترنت/التجارة الإلكترونية (27 %)، والخدمات المصرفية/المالية (27 %)، كأكثر القطاعات جذباً واحتفاظاً بالكفاءات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. من ناحية أخرى، يعتبر قطاع الإعلان/التسويق/العلاقات العامة الأكثر جذباً للكفاءات المحلية (29 %) والخريجين الجدد (32 %) والكفاءات النسائية (43 %).

اتجاهات التوظيف في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

فيما يتعلق باتجاهات التوظيف حسب القطاعات، تصدر قطاع التجارة/التجزئة (87 %) قائمة القطاعات الأعلى احتمالية للتوظيف خلال العام المقبل، يليه استشارات الأعمال/إدارة الأعمال/الاستشارات الإدارية (85 %)، والنفط والغاز والبتروكيماويات (76 %).

وتبدو أجواء التوظيف إيجابية بالنسبة للباحثين عن عمل على المدى القصير أيضاً، مع تصدر قطاعات استشارات الأعمال/إدارة الأعمال/الاستشارات الإدارية (79 %) والموارد البشرية (68 %) والنفط والغاز والبتروكيماويات (63 %)، قائمة القطاعات الأعلى احتمالية للتوظيف.